# الفصل الرابع: الدولة التَّوافقيّة

هنالك عدة آليات استخدمت على مر العصور لإدارة الثروة والسلطة في الدول التي تعج بالتنوع مثل الفيدرالية والديمقراطية التَّوافقيّة وغيرها. لإختيار النموذج الذي يلائم الحالة السودانيّة لابدَّ من وصف الحالة أوَّلاً. إنَّ الحالة السودانيّة يمكن وصفها على النحو التالي:

1. **التّنوع السكاني:** بناءً على ما سبق في الفصول السابقة من هذا الكتاب نخلص إلى أنَّ التّنوع في اللغة والدّين لايشكلان تحدياً للدولة السودانيّة حيث إنَّ غالبية سكان السودان مسلمون سنة. اللغة العربية تجد القبول الواسع حيث أصبحت لغة التواصل الإجتماعي والثقافي والعلمي بينهم خاصة وأنّها لغة معتقد غالبيتهم. لكن التحدي يكمن في التّنوع العرقي حيث هنالك حوالي 412 قبيلة. إنَّ هذا التّنوع العرقي الكبير تصعب بل من المحال إدارته وبالتالي لابد من هندسة وتنظيم هذا العدد الكبير أوَّلاً لتسهل إدارته. الإنصهار ربما يكون الآلية المناسبة لجمع وتنظيم القبائل ذات القواسم العرقية والثقافية المشتركة في مجموعات كبيرة أشبه ببوتقة الإنصهار الأمريكية .
2. **الجغرافيا:** على الرغم من إنقسام السودان إلى دولتين في 9 يوليو 2011 ما زال السودان دولة مترامية الأطراف. إنَّ الحكم المركزي أفرز غياب التنمية الشاملة الذي تمثل في الفجوة الكبيرة في التنمية والخدمات بين الولايات المختلفة. لتضييق وردم الفجوة الخدمية والتنموية لابد من نظام فيدرالي وفق المعايير العالمية لتقسيم السُّلطة والثروة بين الولايات.

### 4.1 بوتقة الإنصهار

الإنصهار هنا لايعني الإنصهار الإجتماعي الذي يتمُ على المصاهرة بإعتبار أنَّ ذلك عبارة عن عملية طبيعية حسب قانون الإنتخاب الطبيعي وتحتاج إلى عدة قرون

لتكتمل في الظروف الطبيعية، وإنّما تعني تآلف القبائل ذات القواسم الثقافية والعرقية المشتركة في مجموعة واحدة - بمعني آخر إنه إنصهار إداري.

السودان يعُجُّ بالتنوع العرقي حيث ينحدر السودانيون من خلفيات شتى. وفق الإحصاء السكاني الأوَّل يحتوي السودان اليوم على 412 قبيلة[60،61 و62] . النظرة العميقة إلى التركيبة السكانية السودانيّة تجدها تناظر لحد كبير التركيبة السكانية للولايات المتحدة الأمريكية. إنَّ أمريكا حققت الإنصهار داخل المجموعة الواحدة وفق نظرية البوتقة. فمثلاً اليوم البيض يشكلون مجموعة منسجمة عرقياً ولغوياً الأمر نفسه ينطبق على السود وغيرهم من مكونات المجتمع ألامريكي. هنا نحاول أن نستفيد من التناظر Analogy لبناء نموذج لإدارة التّنوع في السودان يقوم على مبدأ الإنصهار. معلوم أنَّ التناظر من الوسائل العلمية لحلِّ كثير من المسائل التي لا توجد لها حلول من داخلها، إذا توفَّر عنصر التشابه بين الحالتين. وفق النموذج الأمريكي والإحصاء السكاني الأوَّل يمكن صهر القبائل السودانيّة في مجموعات أو شعوب أو قوميات أو مجموعات محددة. وفق نظرية الإنصهار يمكن تحديد المجموعات السودانيّة على النحو التالي:

---

[60] روبرت أو كولينز(2008). تاريخ السودان الحديث. ترجمة مصطفى مجدي الجمّال، مراجعة حلمي شعراو، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية

[61] Natsios, A. S.(2012). Sudan, South Sudan and Darfur- What everyone needs to know. Oxford University Press, New York

[62] إبراهيم أحمد نصر الدين (1984). "الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،" المستقبل العربي، السنة 7، العدد 13 ، ص 40.

1. **نوبيون:** وفق الدراسات السابقة[63] والإحصاء السكاني الأوّل هذه المجموعة تضم القبائل النوبية في الشمال (المحس، السكوت، دنقلا ...الخ) والميدوب في دارفور. ان هذه المجموعة يمكن ان تشمل النوبة ولكن لابد من ترك الباب مفتوحا لقبائل النوبة إن شاءت الإنصهار مع النوبيين وإن شاءت الإنصهار في مجموعة اخري وإن شاءت البقاء منفردة. البيض بأمريكا على الرغم من تنوعهم الثقافي واللغوي كان الحد الأدنى أنّهم اوربيون وبالتالي إنصهروا في مجموعة واحدة وذابت الثقافات واللغات المختلفة (الألمانية والفرنسية والإيطالية وغيرها) في لغة واحدة (الإنجليزية). الأمر نفسه ينطبق على السود (سواء كانوا من الزُّولو أو النوبيين أو الهوسا أو الفولاني) والآسيويين واللاتينيين وغيرهم .
2. **بجا:** هذه المجموعة تضم قبائل شرق السودان الهندودة، بنى عامر، الحلنقة، الأمرأر... الخ.
3. **عرب:** وفق الإحصاء السكاني الأوّل إنَّ هذه المجموعة تضم عرب الوسط والشمال وعرب الغرب وعرب الشرق، ويتوزعون على النحو التالي: عرب الغرب (50.9%) وعرب الوسط والشمال (46.5%) وعرب الشرق (2.6%) وفق الإحصاء السكاني الأوّل[64]. ثمة إختلاف ثقافي كبير بين هذه القبائل ولكن هذا يجب أن لا يكون عائقاً دون الإنصهار. إنَّ إنصهار عرب

---

[63] روبرت أو كولينز(2008) تاريخ السودان الحديث. ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية

[64] نسب تقريبة حيث ان هنالك قبائل متوزعة بين الغرب والوسط والشمال والشرق

الغرب وعرب الوسط والشمال وعرب الشرق في مجموعة واحدة يحتاج إلى إدارة تنوع داخل المجموعة لأنَّ الفجوة التنموية بين مكونات المجموعة كبيرة جداً

4. **غير العربية:** صنفت هذه المجموعة في الإحصاء السكاني الأوَّل تحت اسم الغربيون (الغرابة)[65] وهي تضم قبائل دارفور وكردفان غير العربية. مصطلح الغرابة، لايخلو من دلالة عنصرية كما نتحدث عن ذلك لاحقا ومن غير المقبول ان يطلق على مجموعات عرقية كبيرة لها شأنها في تاريخ السودان حيث قامت ممالك عدة على التراب السوداني تحت حكمها مثل مملكة الفور والداجو وغيرها . من أجل الإنصهار يمكن أن تشمل هذه المجموعة أيضاً قبائل آخري من خارج دارفور وكردفان مثل الفونج. صحيح أنَّ هنالك إشكاليّة في التسمية وبالتالي لابد من ترك أمر التسمية مفتوحاً للدراسة والخيارات الأخرى التي تكون مقبولة لهذه المجموعة. ولكن إنصهار هذه القبائل في مجموعة واحدة يصب في صالح وضع الأسس الصحيحة لإدارة التّنوع كما أنَّ تقسيمها لإكثر من مجموعة يضعف فكرة الإنصهار كآلية لإدارة التّنوع. عموما فإنَّ مصطلح "غير العربية" أشمل من مصطلح الغربيين أو الغرابة الضيق ذي الدلالة العنصرية.
5. **المختلطة:** السودان به كثير من السكان من أصولِ عربية وأفريقية وآسوية وأوربية وأمريكية ولاتينية كما في الإحصاء السكاني الأوَّل.

[65] الإحصاء السكاني الأول أطلق اسم (الغربيين) على القبائل الدارفورية ولاتشمل القبائل العربية مثل التزيقات ودار حامد وجهينة وغيرهم.

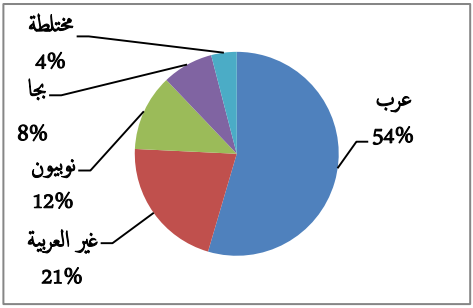


الشكل 4.1: التوزيع العرقي (السودان)

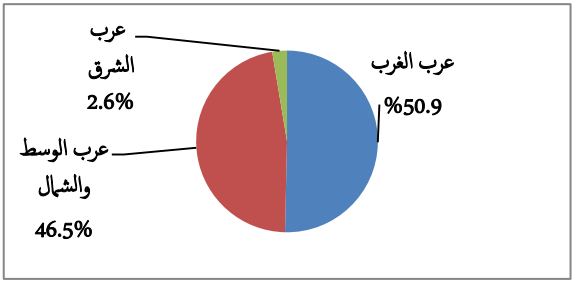


الشكل 4.2: توزيع القبائل العربية (السودان)

المردود الإيجابي للإنصهار يتمثل في:

1. **اللغة:** تعزيز اللغة العربية ينبغي أن يكون هدفاً إستراتيجياً للدولة السودانيّة كأحد أهم عناصر الإنصهار التكامل نحو القومية السودانيّة. إنَّ قبول اللغة العربية من كافة القبائل والشعوب السودانية ينبغي أن لا ينظر إليه باعتبار أنه سيادة ثقافة على أخرى وإنّما هو واقع وضرروة وحد أدنى لإدارة التّنوع وعنصر مهم من عناصر الوحدة الوطنية والتعايش ونوع من التطور الإيجابي في سبيل تكوين قومية واحدةٍ. فمثلاً اليوم لا يوجد من يتحدث الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية داخل مجموعة البيض في أمريكا الجميع يتحدث اللغة الإنجليزية في مكان العمل الشيء نفسه ينطبق على السود فاليوم لاتوجد لغات الهوسا والفولانية وغيرها داخل أمريكا، فالجميع يتحدث اللغة الإنجليزية. الأمر نفسه ينطبق على الأمريكيين الآسيويين واللاتينيين والسكان الأصليين. كل المجموعات المكونة لأمريكا تتحدث لغةً واحدةً هي اللغة الإنجليزية. اليوم ولاية الخرطوم بيد أنّها تضم كافة شعوب وقبائل السودان تتحدث اللغة العربية رسمياً وشعبياً، هذه إشارة مُوجبة تجعل أمر تعزيز اللغة العربية ممكناً في كافة أنحاء البلاد. إنَّ هذا لا يعني عدم تشجيع الثقافات المختلفة خاصة التي تعزّز القيم الإنسانية وكريم الصفات.
2. **تعزيز الحَضَر:** نسبة الحَضَر في السودان في 2013 حسب إحصائية الأمم المتحدة للسكان حوالي 33.5% بزيادة حوالي 0.1% في العشر سنوات الأخيرة. غير الحَضَر عبارة عن سكان الريف (مزارعين) ورحل. الريف عبارة عن قرى متباعدة ومنعزلة، كل قبيلة أو بطن أوفخذ من قبيلة تسكن في قرية منفردة وهذا انعكاسٌ لفقدان الثقة بين القبائل حتى التي بينها قواسم ثقافية وعرقية مشتركة. إذا تمَّ الإنصهار فيمكن للقرى المتناثرة أن تجتمع في قرى نموذجيّةٍ تتحول تدريجياً إلى حَضَر بصورة أكثر تسارعاً مما هو عليه الآن.

ينطبق الأمرُ نفسُه على الرحَّل، حيث إنَّ كل قبيلة تسير لوحدها في مسارات منفصلة وفي دُمر منعزل عن بقية القبائل، ويعتبر هذا أيضاً نوع من إنعدام الثقة بين القبائل والبطون المختلفة. إنَّ الإنصهار يشجع الرحل على بناء الثِّقة فيما بينهم ومن ثم قبول فكرة توطين الرحَّل في مكان حضريٍّ واحدٍ. إنّ مفهوم توطين الرحَّل يهتم بتوطين أسر الرحَّل مثل الأطفال والنساء وكبار السن الذين لا يسهمون في إدارة الحيوانات وبالتالي ليس من الضروري مسيرهم خاصة في غياب الخدمات الصِّحيَّة والتعليمية والأمنية وغيرها. أيضاً فإنَّ الحاضنة الإجتماعية للعصبية القبلية متأصلة بصورة كبيرة في الرحَّل والمزارعين. خلاصة القول إنَّ الإنصهار يمكّن القبائل المختلفة سواء كانت ذات نشاط زراعي أو رعوي من العيش في رقعة جغرافية واحدة ويجعلهم يتشاركون المرعي.

3. **الإقتصاد:** إنَّ الإنصهار قوة حيث يتم التخلص من كل المظاهر السالبة كالإختلاف والكراهية ويحل محلها التوافق والمصلحة المشتركة. حينها تكون البيئة صالحة للعمل الجماعي وبالتالي ينعكس الإبداع الذي يسهم في تعزيز الإنتاج. اليوم بسبب الإختلاف هنالك كثير من الأراضي الزراعية بور نسبة لحرمان أهلها من أن يستغلها شخص خارج القبيلة ولو بغرض الإستثمار وأيضاً هنالك كثير من القبائل ترفض مشاركة المرعى مع قبائل أخرى ضاق عليها المرعى أو أصاب ديارها المحل (الجفاف). أيضاً يسود الإختلاف بين العاملين في مؤسسات الدولة لغياب إدارة التّنوع التي تنظّم آليات تقلّد المناصب العليا والوسطى وينتشر عدم الرضاء خاصة في ظل سياسة التمكين العرقي والعنصرية الخفية. إدارة التّنوع تمكّن المؤسسات الإقتصادية من إستقطاب الموهوبين، بما ينعكس إيجاباً على الإقتصاد وإدارة الموارد.

4. **الحد من تخلق قبائل جديدة:** إنَّ التطور الطبيعي للقبيلة هو وتخلق قبائل جديدة وبالتالي يزداد عددُ القبائل مع الزمن. بمعنى أنَّ كل قبيلة تنقسم إلى بطون والبطون تنقسم إلى أفخاذ، بمرور الزمن الأفخاذ تتحول إلى بطون وتكبر البطون وتتحول إلى قبائل وهكذا يزدادُ عددُ القبائل بصورة لانهائية. إنَّ الإنصهار يحد من من التشرزم الذي يضعف النسيج الإجتماعي .
5. **تفادي التقسيم:** الدولة السودانيّة أُهملت إدارة التّنوع منذ عهود سابقة وكانت النتيجة هي تقسيم السودان إلى دولتين في 9 يوليو 2011. السير في الطريق نفسه يقود للنتيجة نفسها.
6. **السلم الأهلي:** مفهوم السلم الأهلي يعني رفض كل أشكال القتال والقتل بين المكونات الإجتماعية للدولة. غياب إدارة التّنوع خاصة على مستوى الولاية والمحلية أفرز وسيفرز كثيراً من الإحتقان بين القبائل والمجموعات بسبب التنافس على السلطة والثروة، المحصلة القتل والقتال والنزوح وغياب النِّظام والقانون (Law and Order) وبالتالي انهيار السلم الأهلي. إنصهار المجموعات ذات القواسم المشتركة في بوتقة واحدة سيعزِّز التوادد والتراحم والتواصل الإجتماعي والتصالح والتخلص من الضغائن وتسوية الثأرات التاريخية وتعزيز المصلحة المشتركة ويوحد أهدافها في التّنمية ويقلل الحرب البينية ويعزز السلم الأهلي .

الشكل (4.3) بوتقة الإنصهار (السودان)

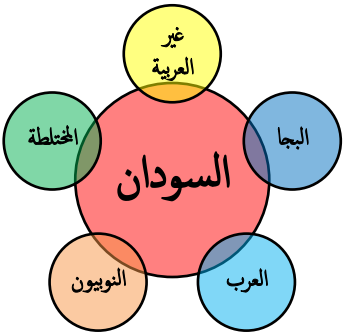


الشكل (4.4) بوتقة الإنصهار (الولايات المتحدة الأمريكية)

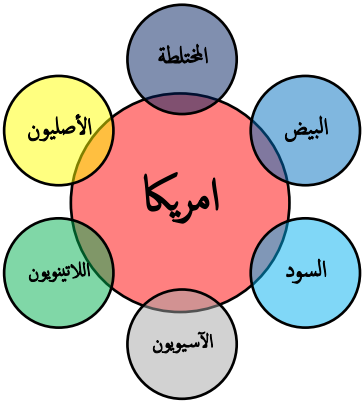

### 4.2 الفيدراليّة

ذكر الدكتور إبراهيم منعم منصور في تقديم كتاب معايير توزيع الثروة في السودان للمؤلف الدكتور إبراهيم سليمان محمد سليمان ((إن الكلمة السحرية التى تفادها السودان قيادةً وشعباً طوال فترة العمل من أجل الحرية وفترة ما بعد الحرية -وربَّما إلى يومنا هذا - في بعض الأذهان هي كلمة (الفيدرالية) وعلى وجه الخصوص (الفيدرالية المالية) التي تؤسس لتوزيع الثروة. لقد استلهمت الحركة السياسية السودانية في كفاحها، القدوة في العمل السياسي في حزب المؤتمر في الهند. فاسم التنظيم في السودان هو مؤتمر الخريجين تماماً مثل اسم التنظيم في الهند الذي كان وما يزال (المؤتمر). الهند قبل استقلالها في 1947 ولاتزال دولة فيدرالية، وعندما نالت استقلالها انضمت إلى علاقة الكونفيدرالية سياسياً واقتصادياً تحت مسمى الكومنولث أو رابطة الشعوب البريطانية. أما نحن في السودان ورغم القدوة الهندية في العمل السياسي، لم تكن هنالك كلمتان أبغض عند السودانيين قيادةً وشعباً من كلمتي الفيدرالية والكومنولث. وعندما أصبح من الممكن أن تدخل كلمة الفيدرالية قاموس التعامل السياسي ظللنا نتحاشـذكرها حتى تجاوزها سقف المطالب السياسية الجهوية إلى الكونفيدرالية وإلى تقرير المصير الذي أحد ركنيه الإنفصال"[66] .))

لقد ظلت الفيدرالية مطلباً لأهل الهامش منذ أواخر عهد الإستعمار حيث استجابت السلطات الإستعمارية للضغط السياسي الذي مُورس عليها، فاستدعت أحد خبراء الحكم المحلي البريطاني هو الدكتور مارشال (أو ما يعرف بلجنة د. مارشال 1948م) لدراسة الحكم المحلي في السودان وإعداد تقريرٍ حول

[66] إبراهيم محمد سليمان محمد (2012). معايير توزيع الثروة في السودان. سلسلة الدراسات المعمقة (1). معهد أبحاث السلام-جامعة الخرطوم

توزيع الموارد. ظلت الحكومات الوطنية المتعاقبة تهتدي بتوصيات لجنة مارشال في توزيع الموارد المالية دون تبنِّي الفيدرالية كنظام للحكم حتى1991م حيث صدر المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م والذي أسس لنظام الحكم الإتحادي (الفيدرالية). المرسوم الدستوري الرابع قَسَّم السودان إلى تسع ولايات. فوُزِّعت السلطات بين الحكومة الإتحادية والولائية في الفصل الثالث الذي نصَّ على إنَّه لا يجوز للولايات في ممارسة سلطاتها المساس بجملة من الإختصاصات الإتحادية التي جاء من بينها الجمارك والضرائب والرسوم الإتحادية والموارد الطبيعية والمعدنية وثروات باطن الأرض والمياه العابرة. إنَّ هنالك عدة دوافع دعت لتنبي النظام الفيدرالي أهمها[67] ترامي أطراف القطر والحرب في جنوب السودان ونُذُر الحرب في دارفور وضغط الولايات المتمثل في المطالبة بالتوزيع العادل للسلطة والثروة .

على الرغم من تبنِّي الفيدرالية كنظام للحكم منذ 1991 ما زالت تواجه الحكم الفيدرالي عددٌ من العقبات والتحديات. إنَّ هذه التحديات ليس عيباً في النُّظم الفيدرالية وإنَّما قصوراً في التطبيق. لقد لخَّص عددٌ من الخبراء والباحثين [68و69] أوجة القصور في الآتي :

1. **عدم الأخذ بمعايير الفيدرالية في توزيع السلطة**: استثنت الفيدرالية السودانية فيدرالية بعض السُّلطات مثل السُّلطة القضائية خاصة مؤسسات حفظ هيبة

[67] ازاد جمكاري : مفهوم الدولة الاتحادية (الفدرالية)

[68] أحمد مجذوب علي (2000). إدارة قسمة الموارد المالية.مطبعة العملة الخرطوم.

[69] حسن حامد مشيكة (2014). إدارة التنمية في الدول الفيدرالية النامية-نماذج مختارة (نيجريا-ماليزيا-البرازيل والسودان)-مطبعة جامعة الخرطوم للنشر.

الدولة من شرطةٍ ومحاكمٍ وقضاةٍ. الفيدراليه تمنح سلطات حماية الناس من التهديدات الأمنية المحليةً وتوفير السلامة والصحة العامة للحكومة الولائية. على سبيل المثال في دولة المانيا الإتحادية مجلس وزراء الولاية يشمل وزيراً للداخلية ووزيراً للعدل لتأكيد توزيع السلطة القضائية بين الولاية والمركز. أبقت أيضا الفيدرالية السُّودانية على تقديم خدمات الطرق والكهرباء وغيرها مركزية .

2. **عدم الأخذ بمعايير الفيدرالية المالية في توزيع الثروة:** حسب دستور السُّودان الإنتقالي لسنة 2005 تم حصر الإيرادات الولائية في أنشطة محدودة مثل ضريبة الدخل وعوائد الأراضي والرسوم على الخدمات بالولاية والضرائب الزراعية وغيرها في حين أنَّ الضرائب القومية بما فيها القيمة المضافة والرسوم الجمركية والإستيراد ورسوم الإنتاج وغيرها ظلت مركزية مع تخصيص نسبة ضئيلة للولايات على سبيل المثال تخصيص 2% من عائدات البترول للولايات المنتجة له. إنَّ الدول الفيدرالية مثل كندا والمانيا وأمريكا والهند والأرجنتين والبرازيل ونيجريا تخصصُ نسبةً تتراوح ما بين 27% إلى 49% من الضرائب للولايات[70] .
3. **عدم وضوح المعايير في توزيع الثَّروة:** ذكر الدكتور إبراهيم سليمان في كتابة بعنوان معايير توزيع الثروة في السودان " إنَّ معظم الدول الفيدرالية اتخذت معايير بسيطة للفدرالية المالية. على سبيل المثال اتخذت نيجريا مؤشِّرات السكان و الحد الأدنى لمستويات الحكم والتنمية الإجتماعية والآداء المالي لتوزيع الثَّروة. الفيدرالية السودانية اتخذت تسعة مؤشرات من بينها الموارد

[70] أحمد مجذوب علي (2000). إدارة قسمة الموارد المالية.مطبعة العملة الخرطوم.

الطبيعية والموارد البشرية ومؤشِّر البنية التحتية.يقول الدكتور إبراهيم إنَّ هذه المؤشِّرات غير واضحة وليس لها تعريف محدَّد ولايمكن حسابها خاصة في ظل غياب البيانات الصحيحة". الجدول (4.1) كمثال يوضح نسب التحويلات المالية للولايات للعام 2006. الجدول يوضح أنَّ هنالك خللٌ واضحٌ في توزيع الإيرادات حيث إنَّها لاتتناسب وعدد السكان من جهة ومن الجهة الأخرى عدم مراعاة الفجوة التنموية الكبيرة بين الولايات.

بالإضافة إلى هذه الأسباب إنَّ هنالك سبب آخر جوهري وأكثر خطراً وهو عدم قناعة المركز بالفيدرالية من الأساس ويعتبر تبنيها في 1991 من الأخطاء الأستراتيجية " او كما قال الدكتور ابراهيم منعم منصور "لم تكن هنالك كلمتان أبغض عند السودانيين قيادةً وشعباً من كلمتي الفيدرالية والكومنولث". من أبرز مؤشِّرات عدم قناعة المركز بالفيدرالية هو تراجعه المستمر منذ إعلانها في 1991 م حيث تخلى عن إنتخاب الولاة واستعاض عنه بالتعين من خارج ابناء الولاية بالإضافة إلى عدم إكمال مؤسسات الفيدرالية مثل مؤسسات حفظ هيبة الدولة من شرطة ولائية ومحاكم وغيرهما.

**الجدول (4.1) نسبة التحويلات المالية للعام 2006**

| الإقليم | نسبة السكان | نسبة التحويلات المالية |
|---|---|---|
| الخرطوم | 23.9 | 14.8 |
| الوسط | 21.7 | 33.4 |
| الشمال | 6.1 | 12.2 |
| الشرق | 13.7 | 14.9 |
| الغرب | 34.7 | 24.7 |

اليوم هنالك ضرورة ملحّة لتعزيز الفيدرالية وذلك لعدة أسباب منها:

1. **منع التقسيم:** الدولة السودانيّة تتكون من عرقيات مختلفة وهنالك حرب في سبع ولايات من بين 18 ولاية. في الآونة الأخيرة ارتفع سقف مطالب حملة السلاح خاصة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من قسمة عادلة للسلطة والثروة إلى حكم ذاتي .
2. **المساحات الشاسعة:** إنَّ السودان ما زال دولة مترامية الأطراف على الرغم من انفصال جزءٍ منه، وبالتالي تقتضي الضرورة تبنّي النظام الفيدرالي كنظام للحكم فوجود مناطق عديدة و بُعد السلطة المركزية عن هذه المناطق و تعقُّد مشكلاتها وتعدد حاجاتها يفرض الفيدرالية.
3. **منع إستبداد ودكتاتورية المركز:** منع المركز من الإستحواذ على جميع مقاليد السلطة التي تمكنها من الإستبداد والدكتاتورية وظلم الأقاليم وممارسة التهميش والتمكين العرقي، بمنح نوع من تفويض السلطة للولايات لتنظيم شأنها الداخلي وهذا يُعطي نوعاً من المساواة و التوزيع العادل للثروة بين هذه الولايات و بمحاذاة ذلك تتفرغ الحكومة المركزية لإدارة شؤون الدولة الخارجية و الدفاع الوطني والسياسة الإقتصادية وإدارة ثروات الدولة ... الخ.
4. **التنمية الشاملة:** إنَّ المركزية أفرزت الفجوة الكبيرة بين الأقاليم في مؤشرات التنمية والخدمات كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. كما أنَّ القُصُور في تطبيق الفيدرالية ساهم في إتساع الفجوة الخدمية والتنموية بين الولايات.
5. **التّنوع:** يقوم النظام الفيدرالي على تكريس التعدديّة و التّنوع، وهذا مصدر إثراء للدولة على المستويات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإدارية. إنَّ سياسة المركز تقوم على فرضية تجانس المجتمع دون مراعاة للتنوع العرقي وهذا ما أفرز الإحتقان لكثير من المجموعات العرقية. الولاية مدركة لمستوى التّنوع

داخلها وبالتالي تكون عادلة مع مكوِّناتها العرقيّة في تقسيم السُّلطة والثَّروة المحلية .

## 4.2 الديمقراطية التَّوافقيّة

هنالك عدة دواعي للأخذ بالديمقراطية التَّوافقيّة كنظام للحكم في السودان من بينها:

1. **غياب معيار توزيع السلطة:** السودان يعُجُّ ب التّنوع العرقي الكبير، بيد أن ذلك لا يشكل المبرر الأساس للأخذ بالديمقراطية التَّوافقيّة، وإنَّا طبيعة العلاقات المأزومة بين هذه العرقيات. إنَّ عملية التهميش لمجموعات عرقية كثيرة من قسمة السلطة والثروة وانحياز نظم الحكم المتعاقبة لمجموعات عرقية دون الأخرى وفق سياسة التمكين العرقي هو السبب الرئيس في تأزيم العلاقات بين المكونات الإجتماعية. إنَّ فقدان الثِّقة يجعل التعايش بصورة عفوية غير ممكن ولابد من وضع معيار لتوزيع السلطة يمكن العرقيات المختلفة من التوزيع العادل .
2. **غياب التطابق بين الحكم والمجتمع:** السمة البارزة لنظم الحكم المتعاقبة منذ الإستقلال في 1956 هو عدم التطابق بين الحكم والمجتمع. على سبيل المثال أن المجالس التشريعية ليست ممثلة للعرقيات بصورة عادلة كما تم شرح ذلك سابقاً . أيضاً سياسة التمكين العرقي والعنصرية الخفية جعلت القيادات العليا والوسطى في الخدمتين المدنية والعسكرية حكراً على مجموعات عرقية محددة والعرقيات الأخري في الوظائف الدنيا والمهن الفقيرة .
3. **قبلية/جهوية الأحزاب السودانيّة والأنظمة العسكرية:** إن الأحزاب السودانيّة (التقليدية والإسلامية والليبرالية) التي حكمت السودان في الفترات الديمقراطية التي امتدت لنحو أحد عشر عامًا (1956-1958 ؛1965-1969؛ 1986-1989) والأنظمة العسكرية التي دام حكمها لنحو خمسون

عامًا (1958-1964؛ 1969-1985؛ 1989- اليوم) تنحصر قياداتها بصورة كاملة في إقليم واحد. كما إن الأحزاب التقليدية يتم تداول القيادة فيها بالتوريث وأيضاً لها قواعد طائفيّة دينيّة تتبع توجيهات مرشدها الديني دون أن تُطالبه بحقوق ديمقراطية [71]. ان الأنظمة العسكرية هي في الاساس واجهات للاحزاب السياسية التي اتت بها للسلطة عن طريق الانقلاب. إن هذه الأحزاب والأنظمة العسكرية فشلت في خلق دولة المواطنة بل على النغيض عززت روح العنصرية العرقية وذلك من خلال الأنحياز الموجب نحو عرقيات قادتها والأنحياز السالب نحو الآخر وعرقياته وفق سياسة التمكين العرقي. إنَّ طبيعية الأحزاب السودانيّة وممارساتها عجلت بزهد نخب الهامش فيها وخلق كيانات سياسية ذات صبغة جهوية وعرقية مثل نهضة دارفور وجبهة الشرق والحركات المسلحة والحركة الشعبية. هذا أيضاً مبرراً آخر للأخذ بالديمقراطية التَّوافقيّة حيث ينعدم خيار إصلاح الأحزاب السياسية والحركات المسلحة لتكون أكثر قومية وأن يكون تكافؤ الفرص متاح داخلها أوَّلاً.

71 الطيب زين العابدين. السبت 2012/9/29 . الديمقراطية التَّوافقيّة طريق الاستقرار في السودان 1" الراية القطرية.

شرحنا بالتفصيل الديمقراطية التَّوافقيّة في إدارة التنوع وخلصنا إلى أنَّه تجربة أُختبرت ونموذج جريء يحمي الدولة من إستبداد الأكثرية أو الأقليّة ويحفظ السلم الأهلي. فيما يلي نحاول أن نُنَزِّل النموذج اللبناني للحالة السودانيّة مع إحلال الطائفة الدينية بالمجموعة العرقية لحالة السودان آخذين في الإعتبار نقاط الضعف في النموذج اللبنانى التي وردت سابقاً.

### 4.2.1 السُّلطة التَّشريعية

إنَّ الديمقراطية التَّوافقيّة تمنح كل مجموعة نصيبها وفق النسب السكانية على المستويين الولائي والقومي، وبالتالي يمكن أن توزَّع المقاعد النيابة في كل المجالس التشريعية على النحو التالى:

1. نسبياً بين الولايات بنسبة السكان
2. نسبيا بين وحدات الولاية بنسبة السكان
3. نسبياً بين المجموعات المكونة للوحدة

هذا يتطلب تقسيم الولاية لوحدات كبيرة بحيث تكون للوحدة أكثر من ممثل. مثلا ولاية الخرطوم تقسم إلى ثلاث دوائر إنتخابية. والمقاعد في كل دائرة توزع نسبياً بين المجموعات الخمس (عرب، غير العربية، بجا، نوبيون والمختلطة). لا يجوز لمجموعة أن تشارك في إنتخاب ممثل مجموعة أخرى. نصيب المجموعة يطرح للمنافسة بين أفرادها فقط ويحق لأيّ حزب أو كتلة سياسية المنافسة في نصيب أيّ مجموعة.

### 4.2.2 السُّلطة التنفيذية

إن النظام المختلط (جمهوري برلماني) أشبه بالنظام الفرنسي ربَّما يكون الأنسب للدولة التَّوافقيّة كما في الحالة اللبنانية. تتكون السُّلطة التنفيذية في الدولة التَّوافقيّة من:

1. رئاسة الجمهورية
2. البرلمان
3. مجلس الولايات
4. مجلس الوزراء

تجدر الإشارة إلى أنَّ الديمقراطية التَّوافقيّة في لبنان لا تسمح بتدوير المناصب بين المجموعات المختلفة بل يخصص المنصب إلى مجموعة محددة مثلاً الرئيس لابدَّ أن يكون من الطائفة المارونية ورئيس مجلس النواب للمسلمين الشيعة ورئيس مجلس الوزراء للمسلمين السنَّة وهذه إحدى نقاط الضعف بالنموذج اللبناني كما ذكر آنفاً. لمعالجة نقاط الضعف توزَّع المناصب الأربعة (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، ورئس البرلمان ورئيس مجلس الولايات) بين المكونات الخمس للشعب السوداني (عرب وغير عربية ونوبيون وبجا والمختلطة) دون تخصيص منصب معين لمجموعة معينة مع تمثيل الجميع وبالتدوير بحيث لايكون المنصب حكراً على مجموعة. فيما يلي مجلس الوزراء تراعى النِّسب السكَّانية للمجموعات المختلفة بالإضافة إلى التنوع الولائي دون تخصيص وزارة معينة لمجموعة معينة. وحتى لا تكون هنالك وزارات محددة حكراً على مجموعات معينة لابدَّ من العمل بمبدأ التدوير بين المجموعات مع مراعاة الكفاءة والإختصاص . أيضاً لابدَّ أن يلبي مجلس الوزراء متطلبات إدارة التّنوع الأخرى مثل النوع (Gender) والفئة العمرية وغيرها والتوزيع العادل بين مكونات المجموعة الواحدة. إنَّ مبدأ التعايش الذي يقوم على الديمقراطية التَّوافقيّة يجب أن تلتزم به أيّ كتلة حاكمة أو حزب بغض النظر عن بعدها أو قربها من مجموعات عرقية معينة... لعدم ولائها للنظام الحاكم... أي "لا ينقص من حقها شيئاً...."

### 4.2.3 الخدمتين المدنيّة والعسكريّة

الجدول (4.2) يبين المناصب الفيدرالية بالخدمة المدنية على سبيل المثال وكلاء الوزارات، ومديرو الشركات والهيئات والصناديق والمفوضيات والدواوين ومديرو الجامعات والبنوك والمصارف ورؤساء الهيئات والمنظَّمات الطوعية والبعثات الدبلوماسية وغيرها. البيانات تم الحصول عليها من المواقع الرسمية للوزارات والمؤسسات. الكتاب حَصَر حوالي 365 منصباً قيادياً فيدرالياً بالدولة وهي تشكل حوالي 70-80% من جملة المناصب القيادية العليا بالخدمة المدنية. كما أن القيادات الوسطى من نواب ومديرو إدارات تقدر بحوالي 6 إلى 10 أضعاف هذا العدد وبالتالي يمكن تقدير القيادات العليا والوسطى بالخدمة المدنية بحوالي 2000-3500 منصب. إبَّان السودنة في 1955 تم سودنة 743 وظيفية قيادية (عليا ووسطي) بالخدمة المدنية (تشمل الأقاليم). ظلت المناصب العليا والوسطى في الخدمتين المدنية والعسكرية تخضع للتعيين السياسي المعزز بالتمكين العرقي كما الحال في المناصب الدستورية. لابدَّ من الأخذ بمعايير الدِّيمُقراطيَّة التَّوافُقِيَّة على المستوى القومي والولائي بالخدمتين المدنية والعسكرية. في خضم هذا ينبغي ألَّا تفوتنا خصوصية الخدمتين المدنية والعسكرية وبالتالي لابدَّ من إعتماد الكفاءة والإختصاص والتدرُّج الوظيفي والإنتماء للمؤسسة في المقام الأوَّل. فيما يلي مداخل الخدمة العسكرية ومن أجل تكافؤ الفرص ينبغي أن يتم القبول للكليات الحربيَّة والشُّرطيَّة والأمنيَّة عن طريق مكتب القبول بالتعليم العالي أسوة ببقية مؤسسات التعليم العالي مع مراعاة الشروط الخاصة التي تراعي طبيعة المهنة. ان هذا النظام يعمل به في كثير من دول العالم. كما أنَّ الفيدرالية المعيارية تمنح صلاحيات حفظ الأمن المحلي وفرض هيبة الدَّولة للحكومة الولائية. هذا يتطلب وجود شرطة ولائية وشرطة فيدرالية. حيث تقتصر مهام الشرطة الولائية في حفظ الأمن وهيبة الدولة على المستوى الولائي والقضايا ذات الطبيعية القوميَّة من إختصاص الشرطة

الفيدرالية. فيما يلي مداخل الخدمة المدنية على المستويين الولائي والقومي لابدَّ من تكافؤ الفرص أيضاً. هنا لابدَّ من الإرتقاء بمعايير الإختيار بالوظائف القومية والولائية والتخلي عن سياسة التمكين العرقي بحيث يكون المعيار الوحيد هو الكفاءة وينبغي قياسها بعيداً عن المعايير العاطفية مثل المعاينة وخطاب التزكية ذا الصبغة العرقية أو الجهوية أوالمهنية أوالسياسة مثل"ولدنا ومن عندينا وبلدياتنا ودفعة وأخونا وزميلنا ورفيقنا وشقيقنا وحبيبنا ."

**الجدول (4.2): المناصب القيادية العليا بالخدمة المدنيّة القوميّة في 2017[72]**

| الرقم | القيادات العليا في الخدمة المدنية | المسميات | العدد |
|---|---|---|---|
| 1 | مجلس الوزراء | وكلاء وأمناء الوزارات | 34 |
| 2 | وزارة الخارجية | رؤساء البعثات الدبلوماسية | 64[73] |
| 3 | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | مديرو الجامعات والادارات والمراكز | 50 |
| 4 | وزرارة المالية | الشركات والهيئات والصناديق | 37 |
| 5 | وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات | الشركات والهئيات | 6 |
| 6 | وزارة البترول | شركات البترول | 22 |
| 7 | وزارة الموارد المائية والسُدود والكهرباء | الشركات والهئيات | 6 |
| 8 | وزارة الزراعة | الشركات والهيئات | 4 |
| 9 | وزارة الصناعة | الشركات والمصانع والهيئات | 15 |
| 11 | وزارة الثقافة والإعلام | الشركات والهيئات | 6 |
| 12 | وزارة المعادن | الشركات والهيئات | 3 |
| 13 | وزارة النقل | الشركات والهيئات | 3 |
| 14 | وزارة العدل والنائب العام | | 12 |
| 15 | البنوك والمصارف | مديرو البنوك والمصارف | 44 |
| 16 | المجالس المهنية | أمناء ورؤساء المجالس المهنية | 22 |
| 17 | الهئيات والسلطات المستقله | | 20 |
| 18 | المنظمات الإنسانية والطوعية | | 7 |
| 19 | أخرى | | 10 |
| | **المجموع** | | **365** |

[72] المصدر: المواقع الرسمية للوزارات والشركات والبنوك وغيرها

[73] أفريقيا (15) ، الدول العربية (21)، آسيا (8) ، أوروبا (16) والأمريكتين (4)